#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **اليمن**

خلفية حول المجتمع المدني في اليمن

| مركز الإعلام الاقتصادي اليمن |

المقدمة:

شهدت بداية التسعينيات الظهور الأوّل لمنظّمات المجتمع المدني اليمني بشكلها المعاصر، واستفادت من خبرة سابقة اكتسبها بعض الاتحادات والنقابات الموروثة عن الدولة الاشتراكية في جنوب البلاد، ومن حضور قوّي لمؤسّسات خيرية مموّلة من تبرّعات ذات طابع ديني في الشمال وبعض المناطق الشرقية.

في العام ١٩٩٠، شهدت اليمن تحوّلاً جوهرياً بعد توافق النظامين الشمولين في شمال البلاد وجنوبها على تحقيق الوحدة اليمنية والتحوّل نحو نظام حكم ديموقراطي، تلاشت خلاله بعض المنظّمات واكتسبت أخرى المزيد من القوّة بعد أن طوّرت تجربتها من كونها مجرّد مؤسّسات نقابية وخيرية تعمل على جمع التبرّعات وتقديم المساعدات إلى منظّمات مدنية تنفّذ مشاريع تنموية، لا سيّما بعد أن سمحت دولة الوحدة بالتعدّدية الحزبية، وفتحت المجال لمنح التراخيص إلى عدد كبير من منظّمات المجتمع المدني، التي بلغت أكثر من سبعة آلاف منظّمة مُسجّلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية في أواخر التسعينيات، يتلقّى كلّ منها معونة سنوية رمزية من الحكومة، بالإضافة إلى منح لمشاريع خدمية تنفّذها بتمويل من المنظّمات الدولية التي فتحت مكاتب لها في اليمن في نهاية التسعينيات.

في أوائل الألفية الثالثة، توسّعت هذه المنظمّات المدنية وتنوّعت وباتت تشمل مراكز الأبحاث والمنظّمات المتخصّصة في قضايا المرأة والمعنية بالأقليات والمتخصّصة في التنمية الريفية، والمبادرات الشبابية، ومنظّمات حقوق الطفل، والمؤسّسات الإعلامية، وحتّى المنظّمات المعنية بالمياه والبيئة، أيضاً ظهرت منظّمات ذات طابع حقوقي بادرت تدرّجياً بمناصرة حقوق الإنسان والمطالبة بالحكم الرشيد، وأصبح لدى اليمن برلمان للأطفال، وتقارير ظلّ منتظمة صادرة عن المجتمع المدني بالتوازي مع التقارير الحكومية، وبالإضافة إلى موفدين عن هذا المجتمع المدني إلى الأمم المتّحدة وغيرها ن التجمّعات الدولية، وغيرها من الجهود غايتها تطوير المجتمع اليمني.

مع بدء الفترة الانتقالية في اليمن في العام ٢٠١١، نمت منظّمات المجتمع المدني بسرعة ووصل عددها إلى ٨٣٠٠ منظّمة، فضلاً عن بروز عدد كبير من المنظّمات والشبكات غير الرسمية التي لعبت دوراً حقوقياً وتنموياً لافتاً، وحقّقت مكاسب كثيرة خلال الفترة الانتقالية وفق ما توصّلت له هذه الدراسة.

خطفت الحرب التي اندلعت في اليمن في العام ٢٠١٥ أحلام اليمنيين بالعيش الكريم في ظل دولة اتحادية تضمن المواطنة المتساوية وفق ما نصّت عليه وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وخلّفت أوجاعاً لا تحصر وسط المدنيين، وكارثة إنسانية لم يشهد العالم مثيل لها وفق تقارير أممية، وتسبّبت بانقسام حادّ في مواقف منظّمات المجتمع المدني إزاء الحرب المدمّرة تبعاً لمواقف مختلف أطراف الصراع، وهو ما جعل الرؤية ضبابية بالنسبة إلى البعض حول الحالة العامّة في البلاد.

في المقابل، استمرّت المنظّمات الحقوقية في اليمن بالعمل ضمن بيئة غير آمنة، تعبيراً عن ضمير جمعي للأمّة اليمنية ودفاعاً عن الضحايا المدنيين، وأطلقت العديد من المناشدات لتنبيه المنظّمات الدولية المهتمة بانتهاكات حقوق الإنسان، وقد تسبّب نشاطها الحقوقي باستهداف بعضها من قبل الأطراف المتنازعة.

لعبت المنظمات التنموية دوراً حيوياً في حفظ المجتمع من الانهيار والفوضى بسبب غياب مؤسّسات الدولة الرسمية، التشريعية والقضائية والتنفيذية، وتدمير البنية التحتية للخدمات وتعدّد أطراف الحرب وهيمنة الجماعات المسلّحة والمليشيات وانتشار السلاح بين السكان على نحو لم يشهد له تاريخ اليمن مثيلاً.

وسط هذه البيئة المُلغمة بكلّ أسباب النزاعات وأدواتها العنيفة، كانت منظّمات المجتمع المدني اليمني، بدعم من المنظّمات الدولية المهتمة بالإغاثة والتنمية، الحاضر الوحيد لحفظ الرمق الأخير من الحياة الاجتماعية المشتركة للناس في المدن والأرياف، إذ لعب بعضها دوراً حيوياً في حفظ المجتمع من خطر المجاعة بعد تحوّل نشاطها نحو الجانب الإغاثي وإطلاق المناشدات الإنسانية والمبادرات المتنوّعة لتوفير الحدّ الأدنى من المتطلّبات الخدمية وتلبية أبسط الحاجات الحيوية للناس بعد تدمير البنية التحتية للخدمات، بالإضافة إلى التوعية بأهمّية التعايش السلمي. وهو ما يُعدُّ مؤشّراً علي حيوية الدور الذي لعبه المجتمع المدني للحدّ من آثار الحرب المدمّرة في شتّى المجالات، والمحافظة على تماسك المجتمع والحيلولة دون وقوعه في أتون الفوضى والانهيار الكامل.

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨ الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هـذا البرنامـج طيفًا واسـعًا من جهـات المجتمع المدنـي الفاعلة ودورهـا في صنع القـرارات. إذ يقـوم بدراسـة كيفيـة تنظيـم المجتمع المدني لنفسـه ضمـن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسـات الأبحـاث السياسـية ومسـاهتمها فـي ترجمة المعـارف إلى اقتراحـات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعـي السياسـات وصانعـي القرار في العالـم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشـراك أهـل المعرفـة والخبـرة في المنظمـات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصلاحها.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub